

التغيير السياسي وبناء دولة المواطنة في العراق بعد عام 2003

م. م. م. نرینب حمزہ عبد شہان

كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين

الكلمات المفتاحية: العراق. التغيير السياسي. المواطنة

الملخص:

بالرغم من التغيير السياسي في العراق عام 2003، وانهيار النظام الشمولي، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي، غير أن هذا النظام بنخبه وقياداته السياسية، ورغم توافر كل مقومات بناء دولة المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه لم يتمكن لغاية الوقت الحاضر من ترسيخ أسسها، وتوطيد دعائمها الفكرية والممارساتية، فواقع دولة المواطنة في العراق، لم يخلو من معوقات وتحديات جمة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي واجتماعي ومنها ما هو أمني، وقفت عائقاً أمام بناء دولة المواطنة، لذلك كان لزماً على النظام السياسي الجديد، والنخب السياسية القائمة عليه بعد التغيير أن تعمل على ترسيخ روح المواطنة في الفكر الجمعي للأفراد والجماعات، وأن تلتزم بمبادئ التعددية والمساواة والعدالة والحرية التي وضعتها، وتعمل على حفظ الحقوق والحريات العامة، التي ستفضي بدورها إلى بناء دولة المواطنة.

المقدمة:

قبل الخوض في أثر التغيير السياسي على بناء دولة المواطنة في العراق بعد عام 2003، لابد من الإشارة الى ما للأنظمة السياسية السابقة، من أثر في تعميق أزمة بناء دولة المواطنة، والتي رافقتها منذ قيامها الى أفولها، بسبب ركائز سياساتها وهشاشة استراتيجياتها في استيعاب أبناء المجتمع بغض النظر عن (الدين_المذهب_القومية)، فضلاً عن عزلها في صهرهم ببوتقة الوطن الواحد، الامر الذي تمددت اثاره وتبعاته الى ما بعد عام 2003، فرغم التغيير السياسي، وما صاحبه من تغيرات اجتماعية واقتصادية طالت المجتمع العراقي، بعد انهيار النظام السابق الشمولي، الا ان النظام السياسي الجديد سواء في مرحلته الانتقالية او في حكوماته الدستورية، قد واجه هو الآخر ازمات_معوقات_اشكاليات متعددة، وقفت حائلاً دون بناء دولة المواطنة في عراق ما بعد التغيير، رغم توافر كل متطلبات مقومات بنائها

وتطويرها وترسيخها، في فكر وممارسة الافراد والجماعات داخل المجتمع، الامر الذي انعكس بشكل سلبي على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق، وهو ما سيتم البحث فيه، ومن اجل عدم الاستغراق في السرد التاريخي، وتجنباً للاسهاب النظري سنركز هنا، رغم قدم الاشكالية، وربما تفاقمها، على البحث في معوقات ومقومات بناء دولة المواطنة في العراق بعد التغيير السياسي عام 2003 على النحو الاتي:

اهمية الدراسة:

أن أهمية الدراسة تتجسد في كونها، محاولة لمعالج موضوعاً جديداً كثر اللغط فيه، وتعددت الآراء التي تناولته، للوقوف على معوقات ومقومات بناء دولة المواطنة في العراق بعد التغيير السياسي عام 2003، في ظل ما يعانيه العراق من أزمة مواطنة، وصراع سياسي واجتماعي وفكري، وتخندق هوياتي (مذهبي قومي)، سيشكل خطراً جسيماً إذا ما استمر بهذه الوتيرة، فأهمية الدراسة تكمن في تحدد مواطن الوهن، وتأثير مكامن الضعف التي تحول دون بناء دولة المواطنة، للخروج بحلول ناجعة تقوض التحديات والمعوقات التي تواجهها عملية اعادة بناء، وإعادة تأسيس دولة المواطنة المدنية في العراق.

اشكالية الدراسة:

ان اشكالية الدراسة تتجسد في عدم ترسخ مفهوم المواطنة في العقل الجمعي للنخبة السياسية والافراد والجماعات (فكراً وممارسة)، بالرغم من التغيير السياسي عام 2003 وما رافقه من تغيرات اقتصادية واجتماعية، طالبت بنية المجتمع العراقية، الا انها ما زالت (اي دولة المواطنة) تعاني من مشكلات ومعوقات سياسية واجتماعية واقتصادية، رغم توافر كل مقومات بناء دولة المواطنة القانونية_الدستورية_الاجتماعية_الاقتصادية.

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من فكرة اساس مفادها: كلما ازداد العمل ترسيخ أسس ودعائم دولة المواطنة (فكراً وممارسة) في سلوك الافراد والنخب_القيادات السياسية، ومعالجة معوقاتها وتدعيم مقوماتها، افضى ذلك الى بناء دولة المواطنة المدنية المنشودة في العراق.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النظري كمنهج اساس في هذا الدراسة، للوقوف على مدخلات ومخرجات التغيير السياسي وما له من اثار على بناء دولة المواطنة في العراق بعد عام 2003.

هيكلية الدراسة:

اشتملت الدراسة على ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الاول: معنى المواطنة ومميزاتها، وانقسم الى مطلبين، تناول المطلب الاول: مفهوم دولة المواطنة، والمطلب الثاني تناول: شروط دولة المواطنة، في حين تناول المبحث الثاني: معوقات بناء دولة المواطنة في العراق بعد عام 2003، واشتمل على اربع مطالب: سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية، اما المبحث الثالث: فقد تناول مقومات بناء دولة المواطنة في العراق، واشتمل على ثلاث مطالب ايضاً: سياسية واجتماعية واقتصادية.

المبحث الاول: في معنى المواطنة وشروطها

سننطلق في هذا المبحث مفهوم المواطنة اول الامر من حيث نشأته التاريخية وتطوره، ليتسنى لنا بعد ذلك ادراك مفهوم دولة المواطنة بشكل اوسع، للوقوف على دلالاتها ومآلاتها، فضلاً عن تسليط الضوء على ابرز شروطها التي يتوقف عليها بناء دولة المواطنة المنشودة، من خلال مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الاول: في معنى المواطنة

ان كلمة مواطن في اللغة الانكليزية (citizen) ينحدر من اصول لاتينية بمعنى الانسان الذي يشارك في الشؤون المدنية_السياسية، وفي اللغة العربية فهي مشتقة من (وطن) اي المنزل الذي يقيم فيه الانسان ويعيش على ارضه⁽¹⁾، أما أصل كلة المواطنة في معناها السياسي الحديث، فهو قديم قدم تأريخ سعي الانسان للحصول على حقوقه وحياته، مما جعله مثار جدل بين الباحثين والمفكرين، حول تحديد معنى متفق عليه لمفهوم المواطنة، فمنهم من يرجعه الى الحضارة اليونانية والرومانية، ومنهم من يرفض حصره بهما، ويرى أن اصل المواطنة يرجع الى حضارة بلاد ما بين النهرين وبلاد فارس⁽²⁾، ومنهم من يرى ان المفهوم المواطنة لم يتبلور ويتشكل بشكله المعاصر الذي نعرفه اليوم، إلا بعد نشوء الدولة الوطنية، في اوربا في القرون (الخامس والسادس) اي دولة الحقوق والواجبات⁽³⁾.

فالمواطنة إذأ نتاج تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية مقترنة بوجود وولادة الدولة المعاصرة، فهي حصيلة ترسيخ مفهوم الدولة المعاصرة، وما تقوم عليه من مبادئ أساس (القانون_المشاركة_العدالة_الحرية) في ظل دولة المؤسسات، والمواطنة بهذا المعنى ما هي الا تحجيم الاستبعاد بأنواعه كافة، وتعظيم المشاركة الحقيقية لتحقيق اقصى درجات الاستيعاب في المجتمع للأفراد والجماعات، بمعنى آخر تغليب ثقافة المشاركة بين

المواطنين، واستيعاب خلافاتهم السياسية والاجتماعية والثقافية، وعدم تهميشهم، بل ادماجهم مع افراد المجتمع بالتطبيق العادل للقانون وعدم التمييز بينهم على اساس الانتماء والهوية والمعتقد⁽⁴⁾.

وعليه فإن المواطنة في ابسط معانيها وعي بالانتماء إلى الوطن الواحد، وهذا الاخير لا يتحدد بالأرض فقط، انما يشمل الشعب والدولة التي يتساوى فيها الجميع دون تمييز في الحقوق والواجبات والحريات العامة والمشاركة الحقيقية، ولا يفوتنا ان ننوه هنا الى ضرورة التمييز بين المواطنة والجنسية، التي غالباً ما تستعمل في اطار الترادف، لاسيما وان الجنسية تضمن فضلاً عن المواطنة حقوقاً اخرى كالحماية في الخارج⁽⁵⁾، فالجنسية ذات طابع قانوني يثبت انتمائك لدولة ما بحصولك على جنسيتها، في حين ان المواطنة شعور بالانتماء للأرض والافراد والقيم الاجتماعية والعادات التشاركية، بغض النظر عن امتلاك الجنسية من عدمه، فالأفراد ينتمون الى سلوكياتهم وعادات وتقاليدهم واعرافهم ووطنهم المشترك، لا لأوراقهم الثبوتية_القانونية.

ان المواطنة او بناء دولة المواطنة ليس نموذج جاهز يمكن تطبيقه او استنساخه بسهولة على النقيض من ذلك، فعلاقة الافراد بالوطن لا تتأتى من مجرد كونهم يسكنون في بقعة جغرافية تابعة له سياسياً، وانما تعتمد بالدرجة الأساس على عوامل اخرى لخلق حالة من الانتماء النفسي، والإنشداد العقلي تجاه الوطن، أبرزها الامتداد التاريخي عبر الاجيال المتعاقبة، التي تخلق حالة من الارتباط بين الفرد ووطنه الذي سكنه اجداده وأسلافه منذ قديم الزمان⁽⁶⁾.

من خلال ما تقدم يمكن القول ان دولة المواطنة هي الدولة التي تقوم على حكم القانون والمؤسسات الممثلة لإرادة الشعب، والمعبرة عن تطلعاته، ومرجعها الدستور الذي يضمن الحقوق والحريات للجميع دون تمييز على اساس(الجنس_الدين_القومية_الانتماء السياسي)، فدولة المواطنة هنا تقوم بدور الموازن والحكم بين الافراد والجماعات المختلفة في المجتمع.

المطلب الثاني: شروط بناء دولة المواطنة:

بعد البحث في معنى المواطنة، في هذا المطلب سنتناول ابرز شروط بناء دولة المواطنة، التي يتوقف عليها بناء هذه الدولة، فوجود هذه الشروط يمهّد الطريق نحو تأسيس وبناء سلطوي_مؤسساتي _ قانوني_ حضاري يعمق شعور الافراد بالانتماء الى الوطن، وهذه الشروط التي هي مميزات من جهة اخرى لدولة المواطنة يمكن أيجازها بما يأتي:

اولاً: بناء دولة المؤسسات (مأسسة السلطة)

ان مأسسة السلطة في ابسط معانيها تعني اضعاف طابع قانوني على السلطة السياسية، اي الفصل بين الحاكم وما يتمتع به من سلطات سياسية⁽⁷⁾، ونقصد بمأسسة السلطة هنا نقيض شخصتها بشخص الحاكم، الذي يتمتع بمركز الثقل في العملية السياسية، مما يجعل له نفوذاً سياسياً يتجاوز قوة القواعد الدستورية المنظمة للممارسة السياسية للسلطة، عدا ان حيابة الرؤساء وقادة الانظمة السياسية لسطوة واسعة يعود عليهم بالحرية اللازمة لاتخاذ القرارات، والتحلل من القوانين وتجاهل القواعد الدستورية، بشكل كامل، ومن ثم الاعتداء عليها وتجاوزها⁽⁸⁾ لذا فأن مأسسة السلطة وبناء دولة المؤسسات يحجم من سلطات الرؤساء ويقيد صلاحياتهم ونفوذهم.

ثانياً: ترسيخ الثقافة المدنية (سياسياً واجتماعياً)

ان الثقافة المدنية التي نحن بصدد ترسيخها هنا هي ثقافة التعاون والتعايش السلمي وقبول الاخر، بالمساواة امام القانون وعدم التمييز في الحقوق والواجبات، وثقافة العدل والنظام المدني، القائم على الشرعية الشعبية، والتي ستفضي في حال ترسيخها الى ولاء واحد للوطن، بدلاً من ولاءات متعددة ومتشعبة، للانتماءات الفرعية الضيقة (الدينية_القومية_اللغوية)، فإذا ما تمكنت الدولة من ترسيخ الثقافة المدنية سياسياً واجتماعياً، استوعبت بشكل لا ارادي جميع فئات المجتمع وصهرتهم في بوتقة الوطن الواحد، ونالت سياساتها القبول والرضا والدعم الشعبي⁽⁹⁾.

ثالثاً: تبني النظام الديمقراطي التعددي

ان كلمة الديمقراطية في ابسط معانيها تعني حكم الشعب، اما النظام الديمقراطي فيقصد به نظام حكم القانون، وحكم الاكثية ذات السلطة المقسمة، المعرضة للمساءلة، نظام التداول السلمي للسلطة، والتعددية الحزبية والاجتماعية والاقتصادية، وحرية الرأي والمعتقد⁽¹⁰⁾، والدولة بتبنيها للنظام الديمقراطي التعددي انما تهدف الى تأسيس نظام يسمح بالتنافس الحر، ويحفظ الحقوق والحريات، ويضمن حماية الاحزاب والنقابات، ويكفل وجود انتخابات حرة، وتداول سلمي للسلطة⁽¹¹⁾، لنستنتج من ذلك ان تبني النظام الديمقراطي التعددي يُعد شرطاً لازماً لبناء دولة المواطنة، فلا يمكن الوصول لدولة المواطنة من دون

آليات هذا النظام القائمة على التداول السلمي للسلطة، واحترام الحقوق والحريات، والمساواة امام القانون، والتعددية السياسية.

رابعاً: تحقيق السيادة الوطنية

إن تحقيق السيادة الوطنية عامل أساس لبناء دولة المواطنة، لما تمنحه لقادة النظام من حرية لإتخاذ القرارات السياسية، ووضع الخطط والبرامج الوطنية، على المستويين الداخلي والخارجي، لتحقيق المصالح العامة، دون الوقوع تحت طائلة النفوذ الخارجي، الذي يحاول فرض سياساته على الدول لتحقيق غايته على حساب المصلحة الوطنية، الامر الذي يجعلها اسيرة الارادة الخارجية، مما يفضي بدوره الى خلل في بناء دولة المواطنة، وتبعية مؤسساتها، الذي سينعكس على القطاعات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة⁽¹²⁾.

البحث الثاني: معوقات بناء دولة المواطنة في العراق بعد عام 2003.

تواجه عملية بناء دولة المواطنة في العراق بعد التغيير السياسي عام 2003 تحديات ومعوقات جمة، وقفت عائقاً وشكلت تحدياً بوجه الحكومات العراقية المتعاقبة امام بناءها، وهذه المعوقات ذات طابع متعدد ومتشعب، ولم تقتصر على جانب واحد، بل اشتملت على جوانب عدة، منها ما هو سياسي_دستوري، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو أممي، الامر الذي يتطلب البحث في هذه المعوقات، للوقوف على اسبابها وتداعياتها ونتائجها، وما لها من اثر على بناء دولة المواطنة في العراق كما يأتي:

المطلب الاول: المعوقات السياسية والدستورية

اولاً: الديمقراطية التوافقية (المحاصصة الحزبية)

طبق نظام المحاصصة الحزبية بعد عام 2003 على اساس التمثيل النسبي لجميع المكونات بما يتلاءم وكثافتهم السكانية، مما ادى الى خلق اجواء من التنافس السلمي بين الكتل السياسية للظفر بالمناصب السيادية ومراكز القرار، واصبحت بذلك المصالح الفئوية لها الاولوية على المصلحة الوطنية، فاعتماد الديمقراطية التوافقية أنتج ثقافة اللجوء الى الرموز والهويات الفرعية، وتغليب الولاءات الضيقة على الولاء الوطني، وافرز مواطن لا يشعر بالانتماء لوطنه، فالتوافقية والمحاصصة الحزبية خلقت حالة من التخندق الديني_القومي بين الافراد والنخب السياسية، الامر الذي جعل بناء دولة المواطنة بناءً هشاً

عرضة للنزاعات، في مجتمع باتت الاولوية فيه للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية الجامعة⁽¹³⁾، كما أن استمرار العمل بالتوافقية والمحاصصة، وعدم تجاوزها سيؤدي بشكل لا يقبل الشك الى استمرار الصراع بين الكتل والاحزاب على إغتنام المناصب ومراكز القرار، وبالتالي إستمرار الازمات السياسية وعدم الاستقرار السياسي، فقد كان للمحاصصة اثر كبير في اضعاف الهوية الوطنية وتغييب مبدأ المواطنة بعده احدى دعائم دولة المواطنة المدنية⁽¹⁴⁾.

ثانياً: الخروقات الدستورية

اثبتت التجارب العملية والممارسة السياسية حاجة الدستور العراقي الى التعديل، إذ كان لضيق المدة، وكتابته على عجلة بالغ الاثر في اخراج بعض مواد التي كتبت بنفس ديني-قومي بشكل لا يتلاءم وبناء دولة المواطنة المدنية الجامعة⁽¹⁵⁾، فهناك عدد من المواد الدستورية بحاجة الى التعديل لا يسعنا ذكرها بالتفصيل، غير اننا سنذكر بعضاً منها، إذ جاءت بعض مواد مرسخة للطائفية، ومقننة للانزواءات الفرعية (الدينية-القومية)، كتقسيم الاوقاف الدينية الى مؤسسات متعددة حسب المذاهب والاديان، بدلاً من احتواءها بمؤسسة جامعة لكل الاديان، فضلاً عن النصوص التي تتعلق بأدارة الموارد الطبيعية والثروات الوطنية التي مازالت غامضة وتحتاج الى تعديل، كذلك تعارض بعض المواد مع مواد اخرى، مما جعل من الصعوبة بمكان الجمع بينهما، كالمواد التي تنص على ان الدين الاسلامي هو مصدر التشريع، من دون ان يتم تحديد ثوابت التشريع، على اختلاف المذاهب الاسلامية وتفسيراتها، فقد اشتمل الدستور العراقي على اخطاء قانونية وشكلية تستوجب التعديل، بالتنسيق مع لجنة مختصة لتفادي الوقوع في ذات الخطاء، التي ارتكبت بسبب كتابته على عجلة، بالشكل الذي يضمن المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص لبناء دولة المواطنة المنشودة⁽¹⁶⁾.

ثالثاً: ضعف البناء المؤسسي (شخصنة السلطة)

فرض ضعف المؤسسات السياسية وشخصنة السلطة نفسه كمعوق أساس امام بناء دولة المواطنة إذ كان الاستقطاب الطائفي-القومي-الجهوي غير كافٍ للنخب السياسية لفرض سيطرتها على مراكز القرار في النظام السياسي، إذ يبدو احياناً من الصعب التجرد من النفوذ والاجندة الشخصية عند الخوض في معترك العمل السياسي ونشاطات الاحزاب والكتل السياسية في العراق، فتبرز على اثر ذلك الصراعات الشخصية على السلطة متخفية بغطاء اوسع، يغطي خجل المتنازعين، تجاه السبب الحقيقي لنزاعاتهم، إذ تغدو المؤسسات

السياسية في كثير من الاحيان رهينة الطموح الشخصي للزعماء وقادة الاحزاب السياسية، لتفقد محتواها التنظيمي واستقلالها المؤسساتي، وتغدو جزءاً من لعبة الظفر بالمناسب، الامر الذي يضعف قدرة المؤسسات السياسية والدستورية، ويقوض استقلاليتها، ويحد من قدرتها على التحرك في فلكها القانوني، ويخلق مؤسسات هزيلة تابعة لأشخاص واحزاب سياسية، لا تملك القرار، مما يثبط كل مقومات بناء دولة المواطنة في ظل دولة تخلوا من المؤسسات الحامية للحقوق والحريات⁽¹⁷⁾.

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية

اولاً: التخلف الاقتصادي (هشاشة البنى والاحادية الربعية)

اعتمد الاقتصاد العراقي بعد التغيير السياسي عام 2003 السوق المفتوح الحر، بدلاً من الاقتصاد الموجه المعتمد من قبل النظام السابق، تبعاً لتعليمات البنك والصندوق الدوليين في خطة اعادة اعمار العراق، غير ان هذه الخطوات كان مردودها سلبى على الواقع الاقتصادي الذي لم يكن يملك مؤهلات المنافسة مع البضائع الاجنبية، فتشوهت العلاقة بين العرض والطلب، واختل الميزان التجاري لصالح البضائع الخارجية، لتخلف القاعدة الانتاجية العراقية بسبب الحصار، وتدمير ما تبقى منها بعد الحرب، وما تعرضت له من عمليات تخريب ونهب، وارتفعت ايضاً الموازنة التشغيلية من (35%) عام 2003 الى ما يقارب الضعف في السنين التي تلتها، بسبب سوء ادارة الموارد العامة، والاعتماد على العوائد المالية لتصدير النفط الخام كمصدر وحيد لتمويل الموازنة العامة الاتحادية، وفشل الخطط والبرامج الحكومية الاقتصادية للنهوض بالقطاعات الصناعية والزراعية، لتنوع مصادر الدخل مما ادى الى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة الى نسب كبير⁽¹⁸⁾، فهذا التخلف في القاعدة الانتاجية والسياسات والخطط الحكومية، واحادية الربح النفطي كمصدر وحيد للدخل يقوض كل فرص بناء دولة المواطنة، فالدولة التي لا تملك قدرة اقتصادية في تلبية احتياجات مواطنيها، وحماية امنه الاقتصادي من جهة، ولا تملك القدرة على منافسة البضائع الخارجية بصناعاتها المحلية من جهة اخرى، هي عرضة لتقلبات السوق، ومكشوفة امام التجارة العالمية، الامر الذي يضع قرارها السياسي، تحت رحمة الدول المتقدمة صناعياً، بما يقتطع جزء من سيادتها الوطنية التي باتت أسيرة الخارج.

ثانياً: الفساد الاداري وهدر المال العام

لم يعرف المجتمع العراقي ظاهرة الفساد الاداري وهدر المال العام بهذا الشكل الي باتت عليه اليوم، الا بعد التغيير السياسي عام 2003، إذ استشرت هذه الظاهرة وتفشيت في

مؤسسات الدولة وتخللت في مفاصلها كافة، مما جعلها واحدة من اهم معوقات بناء دولة المواطنة، إذ كان للاستعمال غير الكفوء للموارد المالية والبشرية، وفشل المشاريع والبرامج الاقتصادية من قبل الحكومات المتعاقبة، وعقود وصفقات الفساد، والاختلاسات المالية، وتهريب النفط، بالغ الاثر في توطيد دعائم الفساد، فالعراق اليوم نتيجة لذلك يتذيل الاحصاءات والمؤشرات الدولية للأمم المتحدة والبنك الدولي في مؤشرات الفساد الاداري والهدر بالمال العام، الامر الذي كان مردوده كارثي على واقع بناء دولة المواطنة في العراق، إذ ارتفعت الكلفة الاقتصادية للمشاريع، وتقوضت كل فرص تحقيق التنمية الشاملة، وفشلت كل جهود اعادة الاعمار والبناء للقطاع العام والبنى التحتية⁽¹⁹⁾. ان تثبيط كل محاولات بناء دولة المواطنة في العراق بعد التغيير السياسي، يرجع في جزء كبير منه الى فشل الحكومات العراقية في محاربة ظاهرة الفساد الاداري والقضاء عليها، فضلاً عن سوء ادارتها للموارد العامة (رغم توافر عائدات مالية ضخمة من واردات تصدير النفط الخام)، الذي افضى الى هدر المال العام، الذي كان من الممكن ان يستثمر في مشاريع تصب في خدمة الصالح العام، وتعود بالمنفعة للأفراد والحكومة.

المطلب الثالث: المعوقات الاجتماعية

اولاً: التشضي الاجتماعي وازمة الاندماج الوطني

عانى الفرد العراقي من العنف والاكراه والتهميش والاقصاء السياسي والاجتماعي من قبل النظام السابق ومؤسساته، الامر الذي رسخ في نفوس الافراد ان انتماءاتهم الفرعية (الدينية والقومية والعشائرية) هي التي تكفل لهم الحماية والامان اذا ما تعرضوا لخطر خارجي، الامر الذي ترك بصماته في النظام السياسي الجديد، الذي لم ينجح هو الاخر في تحقيق الاندماج الوطني، ولملمة المكونات الاجتماعية في بوتقة الوطن الواحد فرغم التغيير السياسي والاجتماعي وتبني النظام الديمقراطي التعددي، وتقنين قيم العدالة والمساواة والحرية، الا ان الحكومات العراقية لم تتمكن من صهر الفئات الاجتماعية في قالب الهوية الوطنية العراقية الجامعة، إذ كان للديمقراطية التوافقية والمحاصصة الحزبية، وتقاسم المناصب، بالغ الاثر في تعميق الانشقاق الطولي بين مكونات المجتمع، وتعزيز الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية⁽²⁰⁾. الامر الذي يقوض كل فرص بناء دولة المواطنة، التي لا يمكن في اي حال من الاحوال، بناءها في ظل بيئة اجتماعية متشظية، تفتقر الى الاندماج الوطني بين مكونات المجتمع.

ثانياً: تغليب الهويات الفرعية على الهوية الوطنية

بات التنوع الديني_القومي_اللغوي وتغليب الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية احد مشكلات عدم الاستقرار السياسي في العراق، إذ عجز النظام السياسي الجديد بعد التغير بحكوماته المتعددة من ادارة التنوع الاجتماعي_الثقافي، والتحكم في أمر التنافس بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فبرزت الانتماءات العشائرية والمذهبية والعرقية، بسبب فشل النظام بإحتواء هذه الفئات وفقاً لمبدأ احترام القانون وصيانة الحريات العامة، وكفالة المشاركة السياسية، وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الإنتماء او المعتقد والعرق واللغة، فتحول النظام بسبب هذا الصراع الى اداة لفرض التوافقية القسرية، لخلق التجانس السياسي لا الاجتماعي بين الفرد والنظام، توافق هش قابل للانفجار، اذا ما ارتفعت حدة التوترات بين هذه الهويات، الامر الذي خلق قطيعة بين الافراد وهويتهم الوطنية الجامعة لحساب هوياتهم الفرعية، التي يحرصون على مصالحها أكثر من حرصهم على المصلحة العامة، فمشكلة الهوية الوطنية في العراق ليست في تعدد الهويات وتنوعها، بل في ادارة النظام السياسي المجاورة للصواب في تعاملها مع التنوع الاجتماعي، مما أسهم بدرجة كبيرة في شرح الهوية الوطنية وضعف الثقة⁽²¹⁾. الذي يصعب من امكانية بناء دولة المواطنة الجامعة لكل المواطنين، على اختلاف انتماءاتهم.

المطلب الرابع: المعوقات الأمنية

اسهم التغيير السياسي في العراق بزيادة رقعة الاعمال الارهابية، بسبب قرار سلطة الائتلاف بحل الاجهزة الامنية والعسكرية، الذي خلف فراغاً امنياً، وفسح المجال أمام عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية المتطرفة بمزاولة الأعمال التخريبية وإشاعة حالة الفوضى والإنفلات الأني في مدن العراق كافة، إذ تصاعدت احداث العنف بدرجة كبيرة في المدة (2005_2009)، بسبب الحرب الطائفية والتفجيرات الدموية وارتفاع حالات القتل والخطف والتهجير القسري التي راح ضحيتها الاف المواطنين، فضلاً عن ضعف الاجهزة الامنية، ومحدودية قدرتها على فرض القانون، وخضوع وزارات الداخلية والدفاع والاجهزة الامنية لنظام المحاصصة الحزبية الذي جعلها بعيدة عن معيار الكفاءة والقدرة على فرض النظام وتطبيق القانون لحماية المواطنين، الامر الذي افضى الى سقوط عدد من المحافظات العراقية بيد الجماعات الارهابية بسبب ضعف الاجهزة الامني وهشاشة المنظومة الاستخباراتية التي تمكن تنظيمات (داعش) الارهابية من اختراقها عام 2014 باحتلالها لعدد من المحافظات⁽²²⁾. ان علاقة توافر الامن ببناء دولة المواطنة، علاقة تأثير وتأثر متبادلة، فلا يمكن الحديث عن دولة مواطنة من دون وجود مؤسسات أمنية_استخباراتية_عسكرية تحمي

هذه الدولة وتحرص على تطبيق القانون فيها، فضعف الاجهزة الامنية وتردي الواقع الامني والمواطنة لا يجتمعان، فالمعوقات الامنية التي عانى منها العراق طيلة المدة السابقة كانت وستبقى واحدة من أهم المعوقات التي تواجه بناء دولة المواطنة في العراق.

المبحث الثالث: مقومات بناء دولة المواطنة في العراق بعد عام 2003

شهد العراق بعد التغيير السياسي عام 2003، محاولة (وان كانت خجولة) لبناء دولة المواطنة، التي تقوم على أساس حكم القانون_الدستور، والعمل المؤسساتي واحترام الحقوق والحريات، إذ كان للتغيير السياسي وتجاوز العراق للنظام الشمولي والتحاقه بالركب الديمقراطي، والتعددية السياسية والاجتماعية، ووضع دستور دائم، والشروع ببناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واعتماده مبدأ السوق الحر، أولى البوادر والمقومات التي يمكن عدها بواكير لبناء دولة المواطنة، فبعد الخوض في المعوقات التي تواجهها عملية بناء دولة المواطنة، بطبيعة الحال لابد ان نُعرج على ابرز المقومات التي يمكن عدها نواة لبناء دولة المواطنة المنشودة في العراق، على النحو الآتي:

المطلب الاول: المقومات السياسية والدستورية

اولاً: الدستور كعامل أساس لبناء دولة المواطنة:

بعد التغيير السياسي واسقاط النظام الشمولي، تم تعطيل العمل بدستور 1970، وشرعت القوى السياسية العراقية وسلطة الائتلاف بإعادة بناء النظام السياسي ومؤسساته، ووضع دستور دائم للبلاد، وتم تشكيل لجنة كتابة الدستور التي خرجت بالمسودة النهائية، التي عرضت على الشعب بإستفتاء عام. فلا نغالي ان قلنا ان أفضل الوثائق الضامنة لحقوق الافراد، وتعد بمثابة حجر أساس لبناء دولة المواطنة عقب عام 2003 هي الدستور العراقي لعام 2005، الذي نص على ان: "جميع العراقيين متساوون امام القانون بدون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او اللون او الدين او المذهب او الرأي....ولكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية والعمل بما يضمن له حياة كريمة....وكفل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لكل العراقيين....وضمن حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها التصويت والترشيح والانتخاب....وأباح حرية تأسيس النقابات والاتحادات المهنية والانضمام لها....كما ضمن الحق في تكافؤ الفرص بالمجالات كافة...فضلاً عن معالجته لإشكالية عانى منها العراقيون لحقب طويلة، الا وهي مسألة الجنسية، التي باتت حق لكل عراقي مولود لآب وام عراقية، وهي اساس مواطنته ولا

يمكن اسقاطها عن العراقي بالولادة لأي سبب وحضر أيضاً الحبس والتوقيف بدون امر قضائي، الا في الاماكن المخصصة لها⁽²³⁾.

ان وجود دستور دائم للبلاد، يُعد ضامن أساس ومقوم حقيقي يمكن الإنكال عليه مستقبلاً لضمان عدم الانحراف عن الخط الديمقراطي، بعده مرجعاً قانونياً للجميع، وعاموداً أساس لبناء دولة المواطنة، فوضع دستور دائم للبلاد، يُعد أولى بؤادر بناء هذه الدولة، فلا نستطيع الحديث عن دولة مواطنة في ظل غياب دستور يحمي الحقوق والحريات العامة، وينظم عمل السلطات، ويكفل الحقوق والواجبات، ويمنع التمييز بين المواطنين⁽²⁴⁾. فهو الضمانة الأكبر التي يمكن عن طريقها بناء دولة المواطنة المنشودة، رغم ما عليه من مأخذ، ولا يفوتنا ان ننوه هنا الى ان وجود الدستور واعتماده كمرجعية قانونية أساس، لا يعني بالضرورة ان بناء دولة المواطنة بات يسيراً، ومن السهولة بمكان تحقيقها، على العكس من ذلك، فهناك العديد من الدول التي تملك دساتير مكتوبة هي ابعد ما يكون عن المواطنة، والعراق رغم اشتماله على دستور وضعي الا إن التطبيق الشكلي احياناً، او عدم التطبيق احياناً اخرى لنصوص هذا الدستور، شكل عائقاً امام بناء دولة المواطنة المنشودة، الا ان وجوده ما زال يُعد خطوة أولى للسير في طريق الديمقراطية، الذي سيصل لا محالة الى الدولة الديمقراطية التي يتمتع مواطنها بحقوقهم وحرياتهم العامة، وسيسهم في النهاية ببناء دولة المواطنة المأمول بنائها.

ثانياً: مؤسسة الدولة وبناء المؤسسات الدستورية

إن عملية بناء دولة المواطنة في عراق ما بعد التغيير تتطلب إعادة تكييف البيئة (الاجتماعية_السياسية_الاقتصادية) نحو بيئة مؤسساتية حضارية، الامر الذي يتطلب مؤسسة السلطة وبناء الهياكل المؤسسية، لإحداث نقلة في أداء النظام السياسي_الاجتماعي، فوجود المؤسسات السياسية_الدستورية يدعم البنية المؤسسية للدولة والذي سيقود بدوره إلى تعقيد الهيكل المؤسسي للنظام السياسي، وتعدد مراكز القرار، مما سيحول دون عودة الدكتاتورية وشخصنة السلطة، التي عانى العراق منها في العقود السابقة أيما معاناة⁽²⁵⁾، فبناء المؤسسات السياسية أمر حتي لبناء دولة المواطنة، إذ تعزز هذه المؤسسات دور المواطن وتجعله صاحب رأي_قرار، وتنبّي امكاناته لتأسيس منظمات مجتمع مدني_ احزاب_ نقابات_اتحادات قادرة على التصدي لإعادة الدكتاتورية، أو تقويض الحريات العامة، أو انتهاك القانون وتجاوز الدستور⁽²⁶⁾.

لقد أُرِيدَ للنظام السياسي في العراق بعد التغيير عام 2003 أن يكون نظاماً ديمقراطياً تعددياً من خلال بناء المؤسسات السياسية، ومأسسة الدولة العراقية على أسس جديدة، فلا دولة مواطنة بلا مؤسسات سياسية ودستورية تعمل على احترام القانون والدستور، والفصل بين السلطات العامة، ومراقبة ادائها والتزامها، وعلاقتها مع بعضها البعض، وهو ما عمدت النخب والقوى السياسية العراقية الى تحقيقه، بتبنيها للنظام الحكم النيابي الجمهوري الذي يمارس فعالياته عبر مؤسسات دستورية، تعتمد الدستور مرجعاً لها، نظام سياسي قائم على حكم القانون، والفصل بين السلطات (التنفيذية_ التشريعية_ القضائية)، إذ فصل الدستور السلطات العامة، وبين آلية عملها، واستقلالها عن بعضها البعض، ومنع تدخل احدهما في عمل الاخرى من جهة، وكفل تعاونها المشترك لخدمة الصالح العام من جه اخرى، فالسلطة التشريعية مكونة من مجلسين (النواب_الاتحاد) تأخذ على عاتقها مراقبة اعمال الحكومة ومحاسبتها، في حين تتكون السلطة التنفيذية من رئيس ومجلس للوزراء يمثلون السلطة الفعلية التي تضطلع بمهام ادارة شؤون البلاد، تراقب عملهم وتبت في النزاعات التي تواجههم سلطة ثالثة مستقلة عنهم هي السلطة القضائية التي تتولى الفصل في النزاعات بين المواطنين، والمواطنين والمؤسسات الدوية، وبين مؤسسات الدولة ذاتها، فضلاً عن الهيئة المستقلة عن هذه السلطات⁽²⁷⁾.

أن هذا البناء للمؤسسات السياسية والدستورية في النظام السياسي بعد التغيير، وتثبيتها في الدستور العراقي لعام 2005 انما يشير الى وجود رغبة حقيقية للتغيير، ويعبر عن توجهات واضعي الدستور لبناء دولة المواطنة التي تحاكي المؤسسات الديمقراطية_الدستورية_المدنية في الانظمة السياسية المتقدمة، فمأسسة السلطة ووجود مؤسسات سياسية دستورية يُعد من أبرز مقومات بناء دولة المواطنة المعاصرة في العراق، لأن وجود مثل هذه المؤسسات يمثل عاملاً رئيساً لاستقرار وتوازن للدولة وحفظ مؤسساته من الانزلاق نحو الديكتاتورية، إذ يتم حل جميع النزاعات السياسية_الاجتماعية، بالحوار المتبادل، والاحتكام الى القوانين داخل هذه المؤسسات، التي لا تعبر عن الاجتهادات الشخصية، ولا تخضع للميل والاهواء الفردية لصانع القرار، انما يكون القانون والدستور هو الحكم والفصل في تسوية النزاعات، بما يضمن الحفاظ على الهوية الوطنية الجامعة، وحماية الحقوق والحريات العامة، وينمي الشعور بالمواطنة والانتماء للدولة، التي تحفظ حرياته وواجباته، وتسهر على تحقيق العدالة، التي تقوض كل اشكال التمييز والتمييز والإقصاء بين مكونات المجتمع الواحد⁽²⁸⁾. والجدير بالذكر هنا انه من بين اهم الملاحظات التي

ينبغي أخذها بالحسبان عند الحديث عن بناء دولة المؤسسات الدستورية، إنه حتى في دول المؤسسات المتقدمة والمتطورة والاكثر رسوخاً وعراقة تحدث خروقات احياناً، وتعثّر في تطبيق بعض القوانين_النصوص الدستورية احياناً أخرى، وهذه فالخروقات بتقادم الزمن تصبح هي النواة لحفض القانون واحترام الدستور⁽²⁹⁾، الذي نرجو ان تسير عليه المؤسسات السياسية والدستورية في النظام السياسي العراقي لترسيخ دولة المواطنة.

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية

لقد جاء التغيير السياسي عام 2003 حاملاً معه بيارق الحرية السياسية والاقتصادية، ومعلنناً بداية النهاية لحقبة الديكتاتورية_الشمولية التي سيطر فيها النظام السياسي على الاقتصاد وعمل على تحقيق الاشتراكية، التي ما لبثت ان تفككت وتم تجاوزها، باعتماد نظام السوق الحر المفتوح من قبل النظام السياسي الجديد، كفلسفة ومنهج اقتصادي للدولة العراقية بعد التغيير، إذ ان تقويض النظام الاشتراكي وتجاوز تدخل الدولة وتحكمها بالاقتصاد، واقتصار مهامها على توافر الحماية، والتدخل التصحيحي عند الازمات الاقتصادية، واحدة من أهم إن لم تكن أهم مقومات بناء دولة المواطنة، لما لها من اثار مباشرة وغير مباشرة تصب في روافد دولة المواطنة في النهاية لارتباط النشاط الاقتصادي بالنشاط السياسي الذي يعبر عن نظرية سياسية_اقتصادية متكاملة، لا يمكن تطبيقها اذا ما كانت مفككة، بل ان تطبيقها يعتمد على ترابطها وتماسكها مع بعضها، لينتج عنها دولة عصرية_مدنية والعكس صحيح، فلا يمكن الوصول الى دولة قوية سياسياً من دون اقتصاد قوي يدعم تواجدها وتطلعاتها السياسية (الداخلية والخارجية)، فالدول التي تعاني من التخلف وعدم الاستقرار الاقتصادي، تعاني بالضرورة من التخلف وعدم الاستقرار السياسي، الذي سينعكس بدوره على طبيعة العلاقة بين المواطنين، وبين المواطنين والنظام السياسي، وبين المواطنين والمؤسسات السياسية_الاقتصادية_الاجتماعية في المجتمع ايضاً⁽³⁰⁾.

الامر الي جسده نفاذ الدستور العراقي لعام 2005 بنصوص واضحة وصريحة حول التوجه الاقتصادي للنظام السياسي الجديد، نحو اصلاح الاقتصاد، وتشجيع القطاع الخاص، والاستثمارات الداخلية والخارجية وحماية الملكية الخاصة، والحق في العمل⁽³¹⁾، وفيما يتعلق بالثروات الطبيعية (النفط والغاز) بعدهما الممول الأساس للموازنة العامة والانفاق الحكومي، فقد نص الدستور على ان: "النفط والغاز هما ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.... على ان تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة.... وتقوم الحكومة الاتحادية

وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروات النفط والغاز"⁽³²⁾.

من خلال ما تقدم يمكن القول ان للمقومات الاقتصادية دور كبير ومؤثر في بناء دولة المواطنة في العراق، ذلك أن التنمية الاقتصادي تسهم في بناء تلك الدولة، بتوفيرها للحياة الكريمة للمواطنين وخفض معدلات الفقر والبطالة وتحقيق الرفاهية للأفراد بإرتفاع نصيبهم من الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن تعزيز ودعم السياسات والبرامج الحكومية التي تصب في خدمة الصالح العام، بما يحقق الرضى المجتمعي، ويعمق من علاقة المواطنين بنظامهم السياسي، ويرسخ تمسكهم بدولتهم، ويعزز ايضاً من تنمية شعورهم بالانتماء لها، على المستوى السياسي_الاجتماعي_الثقافي، كما ويساعد المؤسسات السياسية والنظام السياسي على القيام بواجباته لتحقيق الخدمات العامة، والارتقاء بأعباء وواجبات الدولة، اتجاه مواطنيها بتنفيذ خططها وبرامجها التنموية، غير الواقع الاقتصادي العراقي بالرغم من وجود هذه المقومات مازال يؤثر عدم وجود إستراتيجية حكومية وتخطيط مؤسساتي للقاعدة الاقتصادية_الانتاجية_الاستثمارية، التي يمكن استغلالها لبناء دولة المواطنة، فالتجربة الاقتصادية منذ التغيير السياسي لغاية الوقت الحاضر تبين عجز الحكومات المتعاقبة وبدرجات متفاوتة في وضع وتنفيذ وتقويم استراتيجية وبرامج حكومية اقتصادية شاملة قادرة على اعادة بناء البنية الاقتصادية⁽³³⁾. الامر الذي لا يمكن ان يجتمع معه بأي حال من بناء دولة المواطنة، التي تحتاج الى مناخ اقتصادي صحي، وبنية اقتصادية متعددة ومتنوعة، تخلق جواً من الاستقرار الاقتصادي الذي يتمخض عنه استقرار سياسي_اجتماعي يُحسن علاقة المواطنين بدولتهم، ويشعرهم بانتمائهم لها.

المطلب الثالث: المقومات الاجتماعية

كان التنوع الديني_المذهبي_القومي_اللغوي في العراق وما زال دليلاً دامغاً على أن العراقيين منذ القدم لم يكونوا طاردين للآخر، والبيئة الاجتماعية العراقية عبر التاريخ لم تكن بيئة أحادية تفرض سلوكياتها ومعتقداتها القيمية بالقوة، على العكس من ذلك، فالواقع والمؤشرات التاريخية_الاجتماعية تُنبأنا بأن العراق بإمتداده التاريخي العريق، كان حاضنة لمختلف الإثنيات، وارضية خصبة إنغرست فيها الاقليات، واثمرت سلم_تعایش_تقبل_إنصهار لمكونات المجتمع، فلولا هذا التعايش والإنصهار لما كان لهذا التنوع الاجتماعي أن يستمر طيلة هذه المدة، بالرغم مما أصابه من التهميش والتعاون احياناً، والتنافر والتجاذب أحياناً أخرى، تبعاً لإختلاف الحقب الزمنية، والظروف السياسية_الاجتماعية،

الداخلية منها والخارجية، التي أريد من خلالها ان يكون للبيئة الاجتماعية العراقية المتميزة بهذا التنوع عامل وهن وتفكك، لا عامل قوة وتماسك، غير ان هذه الجهود لم تنال نصيبها من النجاح، وبأنت وستبوء بالفشل، فالعراق كما قلنا سابقاً، كان وما يزال واحد من المجتمعات المتنوعة التي تعايشت وستعايش فيه المكونات الاجتماعية المختلفة، الدينية_القومية_اللغوية بسلام وتوافق وانسجام، بما يعزز بناء دولة المواطنة التي لا تميز بين مكوناتها، وتستوعب اختلافاتهم، وتقف على مسافة واحدة من الجميع⁽³⁴⁾.

وهو ما بدا واضحاً في تطلعات النظام السياسي الجديد بعد التغيير عام 2003، التي ثبّطت الاحادية السياسية_الاجتماعية التي سعى النظام السياسي السابق الى توطيدها بالقوة، إذ شرعت النخب والقوى السياسية العراقية بعد التغيير بتقنين هذه التعددية_التنوع، الذي يمكن عده من واحد من أهم مقومات بناء دولة المواطنة ومن أهم اعمدتها الأساس، الامر الذي لا يمكن التغافل عنه في بنية وطيات الدستور الذي اكد على حماية التنوع في أكثر من مقام عندما نص على : "ان اللغة العربية والكردية هما اللغتان الرسميتان، واللغة التركمانية والسريانية هما لغات رسمية...وان جميع العراقيين متساوين امام القانون دون تمييز بسبب الجنس، الدين، اللغة، اللون، المذهب، الرأي، المعتقد...واكد على الحرية الشخصية...إذ كفلت الدولة حماية الاسرة والحفاظ على كيانها وقيمها الدينية والاخلاقية..... فضلاً عن حق التعليم والضمان الصحي والرعاية الاجتماعية للأفراد في حال الشيخوخة والمرض...ورعاية النشاطات والمؤسسات الثقافية بما يتلاءم وتاريخ العراق وحضارته... وكفل حماية الفرد من الاكراه النفسي والفكري والسياسي والديني...فالعراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم ومذاهبهم ومعتقداتهم واختياراتهم....ولكل فرد حرية الفكر والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية، إذ كفلت الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها، غير ان اهم ما نص عليه الدستور ويمكن عده احد أهم الدعائم والمقومات لبناء دولة المواطنة في عراق ما بعد التغيير هو تأكيدها على عدم تقييد ممارسة اي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور في المستقبل⁽³⁵⁾.

ان هذه الفلسفة الاجتماعية التي اعتمدها النظام السياسي الجديد انما وضعت أسس متينة لبناء دولة المواطنة المدنية، بعد ان احدثت تغييراً جذرياً في طبيعة الدولة، وتوجهاتها وتعاملها مع الأفراد_الجماعات (المكونات الاجتماعية) داخل المجتمع، فأعتمد النظام السياسي لهذه المنظومة الاجتماعية_التشريعية_القيمية الجديدة لم يقتصر على تغيير النظام السياسي الشمولي فحسب، انما شرع بتغيير جوهري_نوعي في البنية الاجتماعية

للدولة، بإعتماده أسس جديدة مغاير عن الأسس التي اعتمدها النظام السابق⁽³⁶⁾. ورغم ما عاناه المجتمع العراقي من اختلالات ونزاعات بين هذه المكونات رغم ضمان حقوقها دستورياً وسياسياً واجتماعياً في المدة التي تلت التغيير، الا انه كما جرت العادة قد تجاوزها، وغادر الصراعات الداخلية الطائفية_المذهبية دون رجعة، وان ما يهنا هنا هو ان النظام السياسي بتوجهاته الجديدة الداعمة للتنوع الاجتماعي وان شاب سياساته القصور احياناً، والعوز التطبيقي احياناً اخرى، الا انه في النهاية سيصل الى التعايش السلمي والاستقرار الاجتماعي الذي سيفضي بالنتيجة الى بناء دولة المواطنة.

الخاتمة:

ان بناء دولة المواطنة في العراق بعد التغيير السياسي لا يقوم على التمنيات والرغبات، ولا يستند على عبارات_تصريحات رنانة ترددها النخبة_ القيادات السياسية لاستمالة مشاعر الناس، ومداعبة إحساسهم، وكسب تعاطفهم وتأييدهم، على العكس من ذلك، بل نقيضه ايضاً، فهي (أي دولة المواطنة) غير ذلك كله. المواطنة منظومة متجانسة من الحقوق والواجبات والحريات العامة التي تنمو وتزدهر ضمن بيئة سياسية_اجتماعية قائمة على احترام القانون وسيادته احكامه، تلتزم بها الحكومة وقياداتها قبل الافراد والجماعات. أن الاعلان عن دولة المواطنة وتبنيها في الدساتير الوطنية وتضمينها في التشريعات الداخلية، لا يعني بالضرورة بناءها وترسخها في سلوكيات وافكار الافراد والجماعات والنخب السياسية، ان لم يرافق ذلك ممارسة حقيقية وتطبيق والتزام فعلي ممن قبل النظام السياسي على أرض الواقع. وهو ما يمكن ملاحظته في عملية بناء دولة المواطنة في العراق، فرغم توافر كل مقومات بناء دولة المواطنة، ورغم تقنين كل متطلبات بنائها سياسياً_اجتماعياً_اقتصادياً، ورغم الجهود التي بذلت والبرامج والاستراتيجيات الوطنية التي وضعت، للشروع ببناء دولة المواطنة، الا ان الفكر والممارسة السياسية للنظام وقياداته ما زالت بعيدة عن استيعاب مفهوم المواطنة اولاً، ومن ثم بناء دولتها ثانياً، فالحكومات العراقية بعد التغيير لم تتمكن من صياغة مفهوم جامع_شامل لدولة المواطنة، القادرة على تجاوز الانقسامات الاجتماعية ولم تتمكن من تقطيب الشرخ العميق بين الفئات الاجتماعية، بسبب الانشقاق الطولي الديني_القومي بين مكونات المجتمع العراقي، التي أنعكست على عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وضعف الهوية الوطنية، وانتشار العنف، وبروز الولاءات الفرعية الدنيا، على حساب الولاء الوطني الاعلى، مما يؤشر أبعاد الازمات الخطيرة التي يواجهها النظام_الدولة، والتي تستلزم تضافر كل الجهود الوطنية وتعاضدها، وضرورة الاسراع ببناء دولة المواطنة،

التي تضمن تجاوز النظام السياسي للأزمات والتحديات التي يواجهها. فرغم كل ما حصل، إلا إن الأمل لا ينقطع من بناء دولة المواطنة، بعدها الخيار الأوحده القادر على توفير حماية التعايش السلمي، والتوافق_الاستقرار الاجتماعي، وبناء الوحدة_الهوية الوطنية، وحماية الحقوق والحريات العامة، وتعزيز شعور الافراد بالانتماء الى وطنهم وارضهم.

الاستنتاجات

بعد البحث والتحليل في المتغيرات موضع الدراسة، والوقوف على معوقات ومقومات بناء دولة المواطنة في العراق، فقد توصلت الدراسة الى مجموعة الإستنتاجات التي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

1. إن بناء دولة المواطنة في العراق بعد التغيير لا يقوم بالضرورة على هدم البنى التقليدية للنظام السابق، وانما يقوم على تقبلها واعادة تنظيمها بما يتلاءم واهداف النظام السياسي الجديد، وممارساته التي تستند على أسس قانونية كفيلة ببناء دولة المواطنة.
2. إن التنوع الاجتماعي الديني_القومي_اللغوي في البيئة الاجتماعية العراقية موارد غير ناضبة يمكن استثمارها وتحويلها الى طاقات تعزز قدراته النظام السياسي في اعلاء الهوية الوطنية الجامعة، وترسيخ الولاء للوطن على حساب الولاءات الفرعية الضيقة.
3. إن ملامح_رغبة بناء دولة المواطنة في العراق تظهر من خلال تقنين مقوماتها في الدستور، كاعتماد مبدأ الفصل بين السلطات، وبناء المؤسسات السياسية، واصلاح الاقتصاد، وحماية الحقوق والحريات العامة التي تعتبر دعائم اساس لبناء دولة المواطنة.
4. كان للمحاصصة الحزبية، والخروقات الدستورية وشخصنة المؤسسات_السلطة، وتخلف البنى الاقتصادية والفساد الاداري، والاعتماد على الريع النفطي، والتشضي الاجتماعي وضعف الهوية الوطنية وتغليب الهويات الفرعية، وتردي الوقع الامني، بالغ الاثر في تعميق ازمة المواطنة، بوقوفها عائقاً أمام بناء دولة المواطنة المنشودة.
5. إن معالجة_تجاوز ازمة المواطنة التي يواجهها النظام السياسي العراقي، لا يمكن عبورها الا من خلال تعزيز مضامين دولة المواطنة، واعتماد آلياتها وادواتها وممارساتها التي تكفل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، التعايش السلمي، الاندماج الوطني، ترسيخ الهوية_الوحدة الوطنية في فكر وممارسة الافراد والجماعات في المجتمع.

- (1) منى جلال عواد، الاقليات وحقوق المواطنة في العراق بعد عام 2003، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (5)، العدد (18)، العراق، 2013، ص 401_402.
- (2) بان غانم صالح، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، العدد (13)، الموصل، 2009، ص 319_320.
- (3) قاسم كاظم علك، آليات بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003 (المقومات_المعوقات)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا، 2015، ص 8_11.
- (4) وصال نجيب العزاوي، المواطنة بين الثوابت والمتغيرات، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد (14)، بغداد، 2007، ص 1_11.
- (5) علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، في المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص 29_31.
- (6) أمل هند الخزعلي، المواطنة دراسة نظرية وتطبيقية، ط1، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2012، ص 14_16.
- (7) صموئيل هينغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سميرة فلو عبود، دار الساق، بيروت، 1993، ص 20_22.
- (8) كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في مجموعة مؤلفين، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1992، ص 173_175.
- (9) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية وأهميتها في مؤسسة السلطة وبناء الدولة في العراق، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان (41_42)، بيروت، 2014، ص 126_127.
- (10) فالح عبد الجبار، الديمقراطية دراسة تاريخية_مفاهيمية، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007، ص 3_5.
- (11) محمد المنصوري، الإصلاح والشرط الديمقراطي (نظرية الإصلاح وحظوظ التطبيق)، مجلة أقلام، مركز الإمارات للإعلام والدراسات العدد (18)، العراق، 2006، ص 3_5.
- (12) قاسم كاظم علك، مصدر سبق ذكره، ص 25_26.
- (13) جابر حبيب جابر، الاستبداد السياسي (الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق)، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، 2015، ص 140_142.
- (14) عماد عبد اللطيف سالم، الشباب في العراق (طبيعة وخصائص الدور والوظيفة في اطار مفهوم التنمية البشرية)، مجلة حممورابي، العدد (12)، 2014، ص 106_108.
- (15) تغريد عبد القادر علي، اشكالية الصياغة التشريعية في النصوص الدستورية (دراسة عن دستور جمهورية العراق لسنة 2005)، مجلة الحقوق، العدد (18)، 2012، ص 179_180.

- (16) مصدق عادل طالب، التنظيم الدستوري والقانوني للاستفتاء في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005 وتطبيقاته، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (2)، 2018، ص 75_77.
- (17) خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ط1، 2012، ص 104 – 106
- (18) جبار اسماعيل عيد، معوقات تحقيق قيم المواطنة في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات اقليمية، العدد (53)، 2022، ص 229_231.
- (19) ستار الجابري وآخرون، الاستراتيجية الامريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي واقليمي ودولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، دار الصنوبر للطباعة، 2008، ص 241_243.
- (20) رغد نصيف جاسم مهدي، دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (36)، 2008، ص 226_228.
- (21) ليث عبد الحين الزبيدي، معتز اسماعيل الصبيحي، سياسات البناء الاجتماعي للدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العددان (48_49)، 2017، ص 12_23.
- (22) جبار اسماعيل عيد، مصدر سبق ذكره، ص 226_228.
- (23) أنظر المواد (14) (15) (16) (17) (18) (19) (20) (21) (22) (31) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.
- (24) أنير ادريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام 2003 ومستقبلها، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013، ص 100_105.
- (25) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق (الموارث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006، ص 137_142.
- (26) جين شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية (إطار تصوري للتحرر)، ترجمة: خالد دار عمر، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 92_95.
- (27) قاسم كاظم علك، مصدر سبق ذكره، ص 59_66.
- (28) خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه، ط1، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012، ص 95_106. أنظر ايضاً: قاسم كاظم علك، مصدر سبق ذكره، ص 66_69.
- (29) خيري عبد الرزاق: المصدر السابق ، ص 109_112
- (30) قاسم كاظم علك، مصدر شقيق ذكره، ص 69_80.
- (31) أنظر المواد (25) (26) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005
- (32) أنظر المواد (111) (112) من الدستور العراق الدائم لعام 2005.

- (33) صبري زابر السعدي، الاقتصاد السياسي الجديد في العراق ، ط1، دار الثقافة الجديدة، بغداد، 2007، ص 65_70.
- (34) عباس شبلاق، هجرة يهود العراق (الظروف والتأثيرات)، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، ط1، دار المرتضى، بغداد، 2008، ص 8_22.
- (35) أنظر المواد (4) (14) (29) (30) (37) (38) (41) (42) (43) (46) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005
- (36) علي عباس مراد، حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (4)، 2012، ص 204_207.

المصادر

1. الدستور العراقي الدائم لعام 2004.
2. أنيرادريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام 2003 ومستقبلها، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013.
3. أمل هند الخزعلي، المواطنة دراسة نظرية وتطبيقية، ط1، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2012.
4. بان غانم صالح، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، العدد (13)، الموصل، 2009.
5. تغريد عبد القادر علي، اشكالية الصياغة التشريعية في النصوص الدستورية (دراسة عن دستور جمهورية العراق لسنة 2005)، مجلة الحقوق، العدد (18)، 2012.
6. جابر حبيب جابر، الاستبداد السياسي (الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق)، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، 2015.
7. جبار اسماعيل عيد، معوقات تحقيق قيم المواطنة في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات اقليمية، العدد (53)، 2022.
8. جين شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية (إطار تصوريّ للتحرر)، ترجمة: خالد دار عمر، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.
9. خيرري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ط1، 2012.

10. خيرى عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه، ط1، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012.
11. رعد نصيف جاسم مهدي، دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (36)، 2008.
12. ستار الجابري وآخرون، الاستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي وإقليمي ودولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، دار الصنوبر للطباعة، 2008.
13. صبري زاير السعدي، الاقتصاد السياسي الجديد في العراق، ط1، دار الثقافة الجديدة، بغداد، 2007.
14. صموئيل هينتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساق، بيروت، 1993.
15. عباس شبلق، هجرة يهود العراق (الظروف والتأثيرات)، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، ط1، دار المرتضى، بغداد، 2008.
16. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق (الموراث التاريخي والأسس الثقافية والمحددات الخارجية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006.
17. علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، في المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001.
18. علي عباس مراد، حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (4)، 2012.
19. عماد عبد اللطيف سالم، الشباب في العراق (طبيعة وخصائص الدور والوظيفة في إطار مفهوم التنمية البشرية)، مجلة حمورابي، العدد (12)، 2014.
20. فالح عبد الجبار، الديمقراطية دراسة تاريخية - مفاهيمية، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007.

21. قاسم كاظم علك، آليات بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003 (المقومات_المعوقات)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا، 2015.
22. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في مجموعة مؤلفين، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1992.
23. ليث عبد الحين الزبيدي، معتز اسماعيل الصبيحي، سياسات البناء الاجتماعي للدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العددان (48_49)، 2017.
24. محمد المنصوري، الإصلاح والشرط الديمقراطي (نظرية الإصلاح وحفظ التطبيق)، مجلة أعلام، مركز الإمارات للإعلام والدراسات، 2006.
25. مصدق عادل طالب، التنظيم الدستوري والقانوني للاستفتاء في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005 وتطبيقاته، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (2)، 2018.
26. منى جلال عواد، الاقليات وحق المواطنة في العراق بعد عام 2003، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (5)، العدد (18)، 2013.
27. وصال نجيب العزاوي، المواطنة بين الثوابت والمتغيرات، مجلة قضايا سياسية، مركز وطن للدراسات، العدد 14، بغداد، 2007.
28. وليد سالم محمد، الثقافة السياسية وأهميتها في مؤسسة السلطة وبناء الدولة في العراق، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان (41_42)، بيروت، 2014.

Political change and building a state of citizenship in Iraq after 2003

Zainab Hamza Abd Shadhan

College of Political Science - Al-Nahrain University

zainabhamzaabd@yahoo.com

Keywords: Iraq. Political change. Citizenship

Summary:

Despite the political change in Iraq in 2003, the collapse of the totalitarian regime, and the establishment of a pluralistic democratic system, this system with its political elites and leaders, and despite the availability of all the elements for building a state of political, economic and social citizenship, has not been able, until the present time, to consolidate its foundations and consolidate its foundations. Intellectual and practice, the reality of the state of civil citizenship in Iraq was not devoid of many obstacles and challenges, including what is political and what is economic and social, Therefore it was necessary for the new political system, and the political elites based on it after the change, to work to consolidate the spirit of citizenship in the collective thought of individuals and groups, and to adhere to the principles of pluralism, equality, justice and freedom that it established before others, and work to preserve rights and freedoms for all, which in turn will lead to building State of citizenship.